http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,7.11.12

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (3005-8643)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

The role of King Hassan II in political and constitutional changes in Morocco 1993-1999 AD.

Dr. Abd al-Wahhab Abd al-Aziz Mahmoud
Lecturer
Senior Teacher, Second Directorate of Education, Kirkuk

ARTICLE INFORMATION

Received: 18 Jan.,2024

Accepted: 23 Mar, 2024

Available online: 30 June, 2024

PP :253-282

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author:
MD. Abd al-Wahhab Abd al-Aziz Mahmoud
Senior Teacher, Second Directorate of Education, Kirkuk

Email:
abdulwahab1973azeez@gmail.com

Abstract

The nineties of the twentieth century constitute one of the important historical decades in the modern and contemporary history of Morocco under the rule of King Hassan II, because Morocco was facing difficult political, economic and social challenges, and the fact that the royal institution occupies a central position in the political system in Morocco, in addition to King Hassan II's ownership He has brilliant capabilities in managing governance, so he was keen to adopt a strategy of bringing about political and constitutional changes as an important means of confronting the challenges and getting out of the crisis that Morocco is going through in a way that is consistent with the requirements of the stage. He followed the method of gradual political change, which he began with reform initiatives since 1993, and then moved to constitutional change, accompanied by the restoration of... Building confidence between the parties to the political process, especially the opposition political parties. One of the most important results of the changes was the consensus on the 1996 constitution, as well as the formation of a rotational government in 1998. Thus, the important role of King Hassan II in political life in Morocco and his capabilities in managing government in a way that ensures the stability of the Moroccan political system and its overcoming challenges is evident. This reflects an important image and characteristic of the Moroccan political system, and from this standpoint came the choice of the research topic (the role of King Hassan II in the political and constitutional changes in Morocco 1993-1999.

Keywords: King Hassan II, political changes, the Moroccan constitution.

دور الملك الحسن الثاني في التغيرات السياسية والدستورية في المغرب١٩٩٣-١٩٩٩

الدكتور عبدالوهاب عبد العزيز محمود
مدرس أقدم ثاني مديريه تربيه كركوك

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٤/١/١٨
تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٤/٣/٢٣
تاريخ النشر : ٢٠٢٤/٠٦/٣٠

المجلد: (٧)
العدد: (١١) لسنة ٢٠٢٤م
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) ل (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح

" دور الملك الحسن الثاني في التغيرات السياسية والدستورية في المغرب١٩٩٣-١٩٩٩"

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

https://doi.org/
SSN:1609-591X
E-ISSN: (3005-8643) -X
kjhs@uoalkitab.edu.iq

المستخلص

يشكل عقد التسعينيات من القرن العشرين من العقود التاريخية المهمة في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر في ظل حكم الملك الحسن الثاني ، كون المغرب كان يواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة ،وكون المؤسسة الملكية تحتل مكانة مركزية في النظام السياسي في المغرب، فضلاً عن امتلاك الملك الحسن الثاني قدرات بارعة في إدارة الحكم ،لذلك حرص على تبني استراتيجية إحداث تغيرات سياسية ودستورية كوسيلة مهمة لمواجهة التحديات والخروج من الأزمة التي يمر بها المغرب بما ينسجم ومتطلبات المرحلة ، فاتبع أسلوب التدرج بالتغيير السياسي والتي بدئها بالمبادرات الإصلاحية منذعام١٩٩٣م، ومن ثم الانتقال إلى التغيير الدستوري رافقه إعادة بناء الثقة بين أطراف العملية السياسية ولاسيما الأحزاب السياسية المعارضة ،وكان من أهم نتائج التغييرات هو الإجماع على دستورعام١٩٩٦م وكذلك تشكيل حكومة التناوب عام١٩٩٨م وبهذا يتجلى الدور المهم للملك الحسن الثاني في الحياة السياسية في المغرب وإمكانياته في إدارة الحكم بما يضمن استقرار النظام السياسي المغربي وتجاوزه للتحديات وهذا ما عكس صورة وسمة مهمة للنظام السياسي المغربي ، ومن هذا المنطلق جاء اختيار موضوع البحث**(دور الملك الحسن الثاني في التغيرات السياسية والدستورية في المغرب١٩٩٣-١٩٩٩م.**

الكلمات المفتاحية: الملك الحسن الثاني، التغيرات السياسية، الدستور، المغرب.

المقدمة

من الخصائص المهمة للنظام السياسي في المغرب هو سمو المكانة الدينية والتاريخية والسياسية للمؤسسة الملكية وإن شخص الملك يعد قلب نظام الحكم المغربي وإنه القوة الفاعلة والمحركة للحياة السياسية في المغرب ، لذلك لا يمكن لأي باحث أو مراقب بالشأن المغربي معرفة ما يجري من أحداث دون أن يكون ملماً بشخصية الملك المغربي ومتعمقاً في فكره ووعيه السياسي في إدارة الحكم المغربي ، ومن هذه المنطلقات جاءت أهمية البحث ، ومما يعزز هذا الرأي ما قام به الملك الحسن الثاني من دور بارز في التغيرات السياسية والدستورية خلال المدة١٩٩٣-١٩٩٩الذي استطاع من تحريك الحياة السياسية والعمل الجاد من أجل تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كان يمر بها المغرب .

إشكالية الدراسة-

تنبع إشكالية الدراسة من معرفة حجم وأبعاد ودور الملك الحسن الثاني في التغيرات السياسية والدستورية في المغرب للمدة ١٩٩٣-١٩٩٩م والتي تعد مرحلة مهمة من تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ومن المنطلق يبرز سؤال مركزي هو: كيف استطاع الملك الحسن الثاني من ترسيخ وتجسيد دوره في التغيرات السياسية والدستورية في المغرب؟ من هنا تنبع مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها وهي:

ماهي متطلبات مرحلة التسعينيات لإجراء التغيرات السياسية؟

ماهي المقترحات السياسية لتشكيل حكومة تناوب من قبل أحزاب المعارضة بشروط الملك؟

كيف استطاع الملك الحسن الثاني من إجراء التغيير الدستوري كوسيلة مهمة لإجراء مصالحة وطنية مع أطراف العملية السياسية؟

كيف استطاع الملك الحسن الثاني من الاستفادة من مكانته في نظام الحكم في تجاوز الأزمات وضمان استقرار المغرب؟

ما هي ظروف تشكيل حكومة التناوب التوافقي عام١٩٩٨ م؟

- منهجية الدراسة

ونتيجة تعدد جوانب موضوع الدراسة اقتضى الاستعانة بعدد من المناهج وهي المنهج التاريخي الذي من خلاله الاهتمام بالتحقيب الزمني للأحداث التاريخية. وتم الاستفادة من المنهج الوصفي لتنظيم دراسة الوقائع التاريخية المتعلقة بظاهرة أو أحداث أو موقف حزب من الأحزاب السياسية المعارضة، ومن خلال هذه المنهجية تمكن الباحث القدرة على وضع أطر محددة لمشكلة الدراسة.

هيكلية البحث-

كانت هيكلية البحث عن طريق تقسيم البحث إلى خمسة محاور: - **المحور الاول:** الخصائص العامة للنظام السياسي المغربي، **المحور الثاني:** توجهات الملك الحسن الثاني في التغيرات السياسية١٩٩٣ -١٩٩٥م، **المحور الثالث:** إقرار الملك الحسن الثاني دستور١٩٩٦وملامح التغيرات السياسية، **المحور الرابع:** سياسة الملك الحسن الثاني في الانتخابات التشريعية١٩٩٧، **المحور الخامس:** حكومة التناوب عام١٩٩٨ م وتجسيد دور الملك في التغيرات السياسية. وهذا التقسيم يوضح الدور المهم للملك الحسن الثاني وفكره السياسي المستنير

في إدارة الحكم المغربي الذي اتبع استراتيجية وجوب إحداث تغيرات سياسية ودستورية كمخرج لمواجهة التحديات والخروج من الأزمة التي يعاني منها المغرب خلال مدة البحث مما أسهم بإعطاء سمة مهمة للنظام السياسي المغربي في معالجته للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان استقراره السياسي ومعرفة خصائص هذا النظام والحياة السياسية المغربية.

المحور الأول: الخصائص العامة للنظام السياسي المغربي

عند دراسة خصائص النظام السياسي المغربي ، يجد الباحث في الشأن المغربي حقلين يوضحان طبيعة النظام ،إذ يمثل الحقل الأول (التقليدي) الذي يعد أساسا لشرعية الملك الدينية والتاريخية عن طريق فكرة وأسلوب(البيعة) للملك كأمير للمؤمنين من زعماء القبائل وأهل الحل والعقد من علماء الدين وأهل المكانة والمنزلة الرفيعة في المجتمع، بمن فيهم قادة الجيش والأحزاب السياسية (١).والملك (كحكم)بين الفرقاء السياسيين ورؤساء القبائل والتي تعد بمثابة الشرعية العرفية للملك التي تكونت تاريخياً وتكرست مع الإسلام(٢).أما الحقل الثاني (الحداثة) الذي يتجسد بوجود تجربة دستورية منذ وقت مبكر من استقلال المغرب من السيطرة الاستعمارية(٣)،وهذه التجربة رسخت صلاحيات المؤسسة الملكية وتضمنت وجود تعددية حزبية ،فضلاً عن وجود انتخابات من نتائجها يتشكل برلمان ورقابة شعبية وتداول للسلطة والمشاركة فيها ،كما أن النظام السياسي المغربي يسمح بوجود معارضة حزبية معترف فيها ونشطة تمارس ضغوطاً نحو إحداث تغيرات سياسية ودستورية بما يضمن تحول ديمقراطي في المغرب(٤).وبهذا تبدو ملامح النظام السياسي التقليدي الذي يتبنى الاتجاه التحديثي التي تتناسب مع المعطيات التي تفرضها متطلبات العصر الحديث.

ومن خلال ما تقدم يمكن إيجاز مجموعة من السمات والخصائص المهمة للنظام السياسي المغربي التي توضح مجمل حدود ومجال التغيرات السياسية والدستورية في المغرب ودور الملك الحسن الثاني فيها (٥) من خلال ما يأتي: -

١-إن النظام الملكي في المغرب ذو إرث تاريخي قديم ومتأصل، وقد حدد الدستور المغربي دور الملكية وكيفية انتقال العرش فجعلها تسود وتحكم، كما بين سلطات الملك وعلاقته مع باقي السلطات، إذ جعل المؤسسة الملكية توجد على رأس المؤسسات باعتبار أن الدستور لم ينشئ المؤسسة الملكية وإنما أقرها على خلاف المؤسسات الأخرى التي يمكن عدها من صنع الدستور (٦) وبهذا تتركز مكانة المؤسسة الملكية المغربية في النظام السياسي المغربي متجاوزة المنطوق الدستوري لأن سلطة الملك سابقة على الدستور.

٢-ركزت الدساتير المتعاقبة في المغرب وكان آخرها دستور عام١٩٩٦ مركزية المؤسسة الملكية والذي تجسد في الفصل ١٩من الدستور المغربي الذي ينص على أن:(الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات .وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة)(٧) هذا الفصل له دلالات عميقة هادفة أبرزها يمارس الملك سلطات أمير المؤمنين وحكم ورئيس دولة كون أمر الحكم في المغرب من وجهة نظر المؤسسة الملكية يتصل برابطة وثيقة بين الملك وشعبه(٨)،فضلاً عن ذلك أحاط الدستور المغربي للملك بهالة من التقديس أذ ينص الفصل٢٣من الدستور (أن شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته)(٩)ويضيف الفصل١٠٦من الدستور مكانة مركزية للملك إذ نص على(أن النظام الملكي للدولة ،وكذلك النصوص المتعلقة بالدين الإسلامي، لا يمكن أن تتناولها المراجعة)(١٠)،وبناءً على ذلك أن الملك الحسن الثاني قد مارس دوره بذكاء وبرؤية سديدة من أجل ضمان استمرارية المستقبل للنظام الملكي من

خلال توظيف وتكريس البعد الديني ،عندما أقدم على تثبيت النص أعلاه بالدستور ،بحيث أقرن الملكية بالإسلام وجعلها غير قابلة للمراجعة، كما لا يمكن لحرية التعبير أو الرأي أن تمسهما بعد عملية الاستفتاء على الدستور إلى درجة أصبحت فيها الملكية والإسلام من الفروض الثابتة والقيم الأساسية في إذ يعد الملك بمنزلة القلب في هذا النظام لا بل القوة المحركة للحياة السياسية في المغرب ،لذلك فعملية البحث والدراسة في هذا النظام لا تتحقق أهدافها إلا وتمر عبر معرفة شخصية الملك وفكره السياسي ولاسيما دوره في عملية التغيير السياسي والدستوري .

٣-من خصائص النظام السياسي المغربي وجود التعددية الحزبية(١٢) والنقابية والاعتراف بها، والذي يجد ترجمته الدستورية في الفصل التاسع الذي نص على:(حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم)(١٣)وكذلك أشار الفصل الثالث من الدستور الى:(أن نظام الحزب الوحيد غير مشروع)(١٤)، وقد تفاعلت هذه التعددية مع الواقع المغربي ولا سيما مكانة الملك المركزية في النظام السياسي المغربي إذ عدته الضامن لاستقرار ووحدة البلاد، فقد حرصت الأحزاب السياسية المغربية بما فيها المعارضة منها على العمل السياسي السلمي من تطوير وتغيير النظام بما يضمن تحول ديمقراطي سلمي من داخله وليس من خارجه ووضعت شعاراً مركزياً هو بناء دولة القانون وتأسيس التوافق والتراضي والتوازن السياسي في المغرب بما ينسجم وخصوصية المغرب(١٥) .فضلاً عن ذلك حرص الملك الحسن الثاني على ضرورة وجود معارضة داخل النظام كونها شرط لترسيخ الديمقراطية الحقيقية في النظام السياسي المغربي(١٦)، وحددها بأن تكون معارضة برلمانية وللحكومة حسب ،وكانت توصف بأنها(معارضة جلالة الملك لا معارضة لجلالة الملك)(١٧).وهذا يعد من الخصائص المهمة التي ميزت النظام السياسي المغربي عن بقية الأنظمة العربية التي أغلبها كانت تتبنى نظام الحزب الواحد وعدم وجود معارضة تعمل في الساحة السياسية المغربية إلى جانب احزاب السلطة، لا بل عدت عنصرا فاعلا وقوة لإستقرار النظام ولا سيما وإنها تميزت بمراعاتها لخصوصية النظام السياسي المغربي ومساهمتها في بناء الدولة المغربية.

٤-شهدت الحياة السياسية المغربية منذ الاستقلال مشكلة من التضارب بين اتجاهين يضفي على التجربة المغربية خصوصيتها وأهميتها، الاتجاه الأول: كان يسعى إلى دمقرطة المؤسسة الملكية وبناء نظام حكم عصري ديمقراطي ،وكان يمثله أحزاب الحركة الوطنية أبرزها حزب الاستقلال، أما الاتجاه الثاني: فكان يمثله المؤسسة الملكية المتمثلة بالملك الحسن الثاني الذي حرص بأن تكون المؤسسة الملكية تملك وتحكم في الحياة السياسية المغربية(١٨) وجعل المؤسسات السياسية والدستورية هي عبارة عن قنوات لتمرير الإرادة الملكية(١٩)لكن على الرغم من ذلك كان الملك الحسن الثاني يمتلك براعة وقدرة على المحافظة على توازن دقيق بين القوى السياسية المتعددة الاتجاهات بما يؤدي في النهاية إلى احتوائها جميعاً مما أسهم في استقرار النظام السياسي الملكي (٢٠)فقد أتبع الملك استراتيجية مهمة تجاه جميع الأطراف وهي استمرار الحوار وعدم حدوث القطيعة وهذه وسيلة أتبعها كمخرج لحل الأزمات تحميل جميع الأطراف مسؤولية معالجتها.

٥-يمتاز النظام الملكي في المغرب عن بعض النظم الوراثية في الوطن العربي هو أن أفراد الأسرة الحاكمة يتولون وظائف محددة مثل الملك وولي العهد ورئيس الجيش ،أما رئاسة بقية القطاعات الأخرى فيعهد بها إلى شخصيات تكنوقراط لا تنتمي إلى الأسرة الملكية (٢١).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الملكية في المغرب لها دور مهم في الحياة السياسية في المغرب وكذلك في عملية التغيير السياسي والدستوري ومجالاتهم لأن جميع حقول النظام السياسي المغربي تمر عبر قناة المؤسسة

الملكية ، فضلا عمَا يتمتع به الملك الحسن الثاني من قدرات ووعي سياسي عالي في مواجهة جميع التحديات أخذا بنظر الاعتبار ظروف كل مرحلة ومتطلباتها ،ولاسيما مرحلة التسعينيات من القرن العشرين التي تعد من المراحل الصعبة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لذلك اتبع إحداث تغيرات كطريق لمواجهة هذه التحديات ، وتحريك الحياة السياسية وعدم ركودها ،فأخذ بجملة مبادرات سياسية لمعالجة الأزمة التي يمر بها النظام السياسي المغربي.

المحور الثاني: توجهات الملك الحسن الثاني في التغيرات السياسية١٩٩٣ ـ١٩٩٥ م

إن وجوب إحداث تغيرات سياسية ودستورية هو حاجة مغربية موضوعية ازدادت أهميتها بامتياز مع ما تواجهه المغرب من تحديات مركبة ومعقدة ومتنوعة داخلية وخارجية ولا سيما في العقد الأخير من القرن العشرين، ومن وأبرز ملامح تلك الحقبة ما يأتي:-

١-عانى المغرب في الثمانينيات والتسعينيات من أزمات اقتصادية أسهمت في تفاقم المديونية الخارجية التي بلغت٦ ,١٣مليار دولارعام١٩٨٣م، وازدادت لتصل الى١٨مليارعام١٩٩٩ م، هذه الديون أغلبها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(٢٢)، وهذا يعني تعهد المغرب باتباع سياسة مالية بشروط هذه الهيئات والتي بموجبها يصبح الاقتصاد المغربي تحت رعاية ومراقبة صندوق النقد الدولي والذي يقوم برنامجه اتباع سياسة تقشفية من خلال فرض الضرائب المباشرة وتجميد الأجور، وغيرها من الشروط التي كانت لها نتائج مباشرة على المواطن المغربي.

٢-كان لتدهور الحالة الاقتصادية في المغرب انعكاس كبير على الحالة الاجتماعية للمجتمع المغربي مما أدى إلى حدوث انتفاضات كبيرة قام بها أغلب فئات المجتمع المغربي ولا سيما في الأعوام ١٩٨٤م و١٩٩١م و١٩٩٥م تخللتها أعمال عنف بين السلطات الحكومية والمتظاهرين(٢٣).

٣-في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين اهتزت (سمعة) المغرب دولياً في مجال انتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما عند صدور تقارير دولية حول انتهاكات السلطة السياسية الحاكمة وعلى رأسها الملك الحسن الثاني وتجاوزاتها لحقوق الأنسان في المعتقلات السرية وغيرها(٢٤).

٤-تزايد مطالب أحزاب المعارضة (الكتلة الديمقراطية)(٢٥) بضرورة إجراء تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي ،وقد إتبعت استراتيجية رفع المذكرات(٢٦)إلى الملك الحسن الثاني والتي توضح فيها ما يمر به المغرب من أزمات لا يمكن تجاهلها عكست تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعطاء الحلول المناسبة لها كما رفعت شعار بناء دولة القانون وتأسيس التوافق والتوازن السياسي(٢٧)، وهذه المذكرات بمنزلة مشاريع إصلاحية للتغيير وللخروج من الأزمة ،كما أنها تهدف إلى تحقيق أهداف رئيسة في مقدمتها محاولة إضفاء المصداقية على النظام السياسي المغربي سواء في نفوس الشعب ،أم فيما يخص تحسين صورة المغرب في الخارج ولاسيما في ضوء التحول العالمي نحو الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان .

وبناء على ما تقدم ، يمكن القول: إن عملية التغيير السياسي لا تنبع من فراغ ،وإنما من خلال بيئة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية معينة تتفاعل عناصرها معاً لتتحقق من خلالها عملية التغيير شكلاً ومضموناً ،والتي تجاوب معها الفاعلين الأساسيين في الحياة السياسية المغربية ولاسيما الملك الحسن الثاني الذي تعززت لديه قناعة بضرورة إحداث تغيير كطريق لحل المشاكل ومواجهة التحديات التي يتعرض لها النظام السياسي المغربي ، لذلك عمد إلى طرح مجموعة من المبادرات تهدف إلى حل ومعالجة المشاكل وكذلك إلى تحريك

الحياة السياسية وإعطائها دفعة نحو الانفراج السياسي مع احزاب المعارضة التي تطالب بالتغيير ، فضلاً عن إتباعه استراتيجية الحوار والتواصل معها كطريق للتغيير.

وفي خطاب افتتاح مجلس النواب بتاريخ١٩٩٣/١٠/٨م طرح الملك الحسن الثاني فكرة التعاقب على السلطة ودعا كلاً من أحزاب اليمين(٢٨) والكتلة الديمقراطية المعارضة إلى المشاركة في الحكومة وعلى الذي يرغب أن يقدم برنامجه الحكومي(٢٩)، وأثناء الحوار طالبت الكتلة الديمقراطية من الملك إلغاء الانتخابات غير المباشرة التي جرت في١٩٩٣/٩/٧م كونها غير نزيهة بسبب تدخل الجهاز الإداري بالتزوير بنتائجها(٣٠)،وكانت المطالبة وفقاً للدستور وهذا ما أكده أحمد اليازغي أحد قيادي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في ١٩٩٣/١٠/٢٥م إذ قال:(إن جلالة الملك بنص الدستور هو الممثل الأسمى وهو الساهر طبقاً للفصل١٩من الدستور على صيانة حقوق المواطنين في انتخابات حرة ونزيهة فقد طلبنا من جلالته أن يصحح ما أفسده الجهاز الحكومي في عملية الانتخابات)(٣١). وكان رد الملك الحسن الثاني على هذه المطلب إذ قال:(إن الدستور واضح في مثل هذه الوضعية إذ لا يخول للملك إلغاء نتائج الانتخابات وإنما خوله على حل البرلمان) (٣٢). وبهذا فشلت هذه المبادرة وذلك لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين ولاسيما وان توجهات الحكومة المشرفة على الانتخابات تمثل توجهات الملك الحسن الثاني في حفظ التوازن بين القوى السياسية وتعد الانتخابات أحد أهم الاستراتيجيات تجاه إقامه توازن سياسي لا يشكل أي قوة منافسة لمكانة الملك وتوجهاته في مركزته على السلطة.

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر وفشل المبادرة الملكية حرص الملك الحسن الثاني على تحريك الحياة السياسية وعدم ركودها وعدم تصاعد الخلافات بينه وبين أحزاب المعارضة ، وفي مبادرة منه سمح لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعارض في شهر تشرين الأول ١٩٩٣م من تنظيم مهرجان خطابي جماهيري في ذكرى اغتيال القيادي المهدي بن بركة (٣٣)هو المهرجان الأول في المغرب (٣٤)ولاسيما وإن الملك الحسن الثاني هو المتهم بتدبير عملية الاغتيال ، وهذا ما يحسب لبراعة الملك في المناورة السياسية من جهة رفض طلب المعارضة ومن جهة يظهر اللين ولاسيما في مواضيع حساسة لكنها ذات نتائج إيجابية في الحراك السياسي وتصريف الأزمات.

وفي السياق ذاته إقترح الملك الحسن الثاني في١٩٩٣/١٠/١٨م على أحزاب الكتلة الديمقراطية المشاركة في تشكيلة الحكومة(٣٥).بالمقابل ردت أحزاب الكتلة على العرض الملكي برفع مذكرة في١٩٩٣/١١/١م الى الملك حددت خلالها العناصر الضرورية للمشاركة في الحكومة أهمها التأكيد على إرساء مؤسسات ديمقراطية واحترام نزاهة الانتخابات وتشكيل حكومة مسؤولة ومنسجمة ومتضامنة (٣٦).نجد في هذا الرد نقدا غير مباشر لمؤسسات الدولة بأنها غير ديمقراطية ولاسيما الانتخابات والتي تمثل توجهات الملك في إدارة الحكم ، وهذا ما يعطي خصائص مهمة للنظام السياسي المغربي في دور مهم لأحزاب المعارضة في الحياة السياسية المغربية.

وفي سياق استمرار الحوار ففي١٩٩٣/١١/٣م أجاب الملك على المذكرة بتأييده لهذه المطالب غير أنه اشترط المحافظة على أربع حقائب وزارية وهي الوزير الأول (رئاسة الوزراء)، والداخلية، والخارجية، والعدل مع الالتزام بضمان استقرار وزاري للحكومة الجديدة لمدة ثلاث سنوات، لكن أحزاب المعارضة رفضت ذلك وتشكلت الحكومة دون مشاركتها(٣٧).

وعلى الرغم من عدم التوافق بين توجهات الملك ومطالب أحزاب المعارضة حول التناوب والتوافق بشأن تقاسم السلطة بين الطرفين لكنهما وجدا شعار ضرورة إجراء تغيير سياسي مناسب لإعادة التوحد حول إحياء فكرة التعاقد بين الطرفين وتجديد التواصل والحوار بينهما بما يهدف إلى بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، والذي اتضح ذلك من سلوك كلا الطرفين سواء المعارضة أم الملك. وبناء على ذلك ففي١١كانون الثاني١٩٩٤ ذكرى صدور عريضة الاستقلال (١١كانون الثاني١٩٤٤) أصدرت أحزاب المعارضة وثيقة أسمتها (بيان من أجل الديمقراطية) التي عبرت عن تصوراتها في إجراء التغيير (٣٨)والتي ركزت فيه على ضرورة نزاهة الانتخابات وعلى نتائجها يتم تشكيل الحكومة وبهذا تمثل إرادة الشعب المغربي.

وبالمقابل كانت توجهات الملك هو حرصه على ضمان استمرار الحراك السياسي للخروج من الأزمة ولتحقيق هذا الهدف، عمل على مختلف الأصعدة والاتجاهات أبرزها إجراء مصالحة وطنية مع أحزاب المعارضة والذي اتبع أسلوب التدرج بهذا المجال تخللتها مجموعة من الإجراءات أبرزها، في١٩٩٤/٧/٥م وافق الملك على إلغاء ظهير(مرسوم)(١٩٣٥/٧/٢٩م) المتعلق بقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام والمس بالاحترام الواجب للسلطة والمعروف عند المعارضة (كل ما من شأنه)(٣٩) ،والذي اتخذته السلطات وسيلة للحد من الحريات العامة .

ويمثل هذا التوجه محاولة لدعم الحوار بين الملك وأحزاب المعارضة والسير نحو التغيير السياسي ولإثبات حسن النية وإضفاء عنصر الصدق على السلوك السياسي أعلن الملك الحسن الثاني في١٩٩٤/٧/٩م عن صدور العفو العام الشامل على كل المعتقلين والمغتربين السياسيين والذي شمل (٤٢٤) شخصاً من السجناء السياسيين(٤٠).

ونتيجة هذا الحراك السياسي هو إعادة بناء الثقة في الحياة السياسية المغربية التي كان من أبرز نتائجها صدور إشارات إيجابية من قبل أحزاب العارضة ترحب بالمبادرات من بينها إرسال المعارض عبدالرحمن اليوسفي (٤١)المقيم في فرنسا برقية تأييد لخطوات الإنفراج السياسي وكذلك تنازل الكتلة الديمقراطية عن بعض مطالبها بما ينسجم ومبدأ التعاقب على السلطة وهي كالآتي(٤٢):

١-العدول عن المطالبة بإلغاء الانتخابات غير المباشرة.

٢-تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول استعمال المال الحرام أثناء الانتخابات.

٣-تنازلها عن وضع شروط ومطالب مسبقة حول التغيير السياسي والدستوري وأنها ستكتفي بوضع الإصلاحات في برامجها وتكون مسؤولة عن إنجازها.

وتجسيدا لسياسة المبادرات الملكية والاستفادة من الأجواء السياسية الإيجابية تقدم الملك الحسن الثاني في ١٩٩٤/١٠/١٤م بإعادة العرض على أحزاب الكتلة الديمقراطية بتولي الحكومة وضمان استمرارية وجودها وعدم إسقاط البرلمان لها ثلاث سنوات(٤٣).لكن مع ذلك ، ظل موضوع وزارة الداخلية وشخص الوزير المكلف بإدارتها(إدريس البصري)(٤٤) من المشكلات التي حالت دون نجاح الحوار بين الملك والمعارضة(٤٥)،وقد وصف أحد قيادي المعارضة الخلاف بشأن وزارة الداخلية الذي وصفها قائلاً:(إن وضعيتها أصبحت غير طبيعية إذ تجمع السلطة الترابية والأمن والمجالس الجماعية والتعمير والبيئة بالإضافة إلى الإعلام ، وهذا ما لا يمكن أن يستمر بهذا الشكل، لأن الوزارة تشكل في حد ذاتها حكومة موازية)(٤٦). وفي ١٩٩٥/١/٥م جرت مباحثات بين أحزاب الكتلة الديمقراطية ومستشار الملك أحمد

رضا جديرة حول تشكيل حكومة تناوب بقيادة المعارضة لكنها فشلت أيضاً(٤٧).مما دفع الملك الحسن الثاني إلى العدول عن فكرة التناوب على السلطة كطريق للتغيير السياسي من خلال البلاغ الملكي الصادر بتاريخ١٩٩٥/١/١١م والذي ترك الباب مفتوحاً لإقامتها(٤٨).

ومن خلال هذه المعطيات ،نجد أن الملك أراد تشكيل حكومة تناوب بشروطه تمثل إرادته في الحكم وعدم تحمله مسؤولية تدهور الأوضاع العامة في المغرب، بينما نجد أحزاب المعارضة أرادات الاستفادة من العروض والتي زادت من سقف مطالبها مدركة جيدا ما تمر به الإرادة الملكية من عجز في حل التحديات التي تواجه المغرب والتي كانت دائماً تنتقد توجهات الحكومة وما سوف يتجه إليه المغرب من تدهور للأوضاع، لكن مع ذلك لم يظهر الملك الحسن الثاني بأنه بموقف ضعيف وأنه يرضخ للضغوط مهما كانت، وإنما حرص على استمرار الحوار في ظل تنقية أجوائه بإتباع سياسة الين وإعادة جسور الثقة عن طريق إصداره للعفو العام ،وهذه السياسة لها نتائج مهمة على الحياة السياسية المغربية بأنها لم تصل إلى طريق مسدود ، وإنما يمكن أن تنفرج ولاسيما وأن الملك يمتلك خيارات وإمكانيات في المناورة لها انعكاسات مهمة على الواقع السياسي المغربي، لذلك نجده ينتقل إلى خيار آخر وهو إجراء تغيير دستوري عندما أعلن في١٩٩٥/٨/٢٠م بأنه سيتم إجراء مراجعة دستورية تمس صلب الدستور والنظام التمثيلي في المغرب في غضون سنة١٩٩٦م(٤٩)،وتعد هذه خطوة مهمة للانفراج السياسي عززه دعوة الملك الحسن الثاني للأحزاب السياسية إلى إجراء حوار وطني شامل حول رسم استراتيجية اقتصادية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وفق مبدأ التراضي والتوافق والحوار(٥٠).وبهذه السياسة جعل الملك الحسن الثاني طريق التغيير ممكناً لاسيما وإن الحوار مستمر في ظل خيارات سياسية ودستورية كوسيلة لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بمجملها تعد مشاريع وطنية تجمع كل أطراف العملية السياسية المغربية وغير قابلة للمساومة كون المغرب فوق كل شيء.

المحور الثالث: إقرار الملك الحسن الثاني دستور١٩٩٦م وملامح التغيرات السياسية

تمثل الوثيقة الدستورية مجموعة من القواعد تحدد شكل وآليات السلطة السياسية وجوهر عملها وأنها تعد سقفاً قانونياً تنتهي إليه الصراعات ويحتكم إليه الحاكم والمحكوم، وبناء على ذلك حرص أطراف النظام السياسي المغربي ولاسيما الملك وأحزاب المعارضة على تجاوز المشاكل التي تعرقل عملية التغيير بالمغرب والاهتمام بالتنمية لتجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخانقة التي يمر بها المغرب.

ونتيجة على ذلك نجد أن الملك الحسن الثاني عمل جاهداً على اتباع استراتيجية التغيير الدستوري كوسيلة مهمة للخروج من الأزمة وذلك باتباعه تهيئة الأجواء لهذا التغيير من خلال إجراء المصالحة الوطنية مع معارضيه لطي صفحة الماضي والبدء بمرحلة جديدة(٥١)، التي عدت خطوة مهمة للانفراج السياسي والذي قوبل بترحيب من قبل أحزاب المعارضة التي عززت هذا الانفراج بعودة عبدالرحمن اليوسفي ومحمد البصري أبرز قيادات المعارضة من الخارج للمشاركة في إحداث التغيير، كما رفعت أحزاب المعارضة مذكرة إلى الملك في١٩٩٦/٤/٢٣م طالبت فيها بتدعيم الحياة البرلمانية بما يضمن ممارسة حق المراقبة على الحكومة ، وحق البرلمان بتشكيل لجان البحث والتقصي ، وطالبت بإخضاع جميع أعضاء مجلس النواب للاقتراع العام المباشر، فضلاً عن مطالبتها بتمتع الحكومة بقدر من الاستقلالية في تحديد برامجها وتكون مسؤولة أمام الملك والبرلمان وإعطاء ضمانات حول أجراء انتخابات نزيهة(٥٢).

ونتيجة هذه الأجواء التي تعكس الانفراج السياسي الذي كان للملك الحسن الثاني الدور المهم فيه، وإستكمالاً لإنضاج فكرة التغيير والتعديل الدستوري عرض الملك في١٩٩٦/٨/٢٤م الدستور الجديد على أن يتم

الاستفتاء عليه في١٣/ ١٩٩٦/٩م وكانت نتيجة الاستفتاء بنسبة٩٩,٥٦٪(٥٣) وبعدها صدر الأمر بتنفيذ نص الدستور المراجع(٥٤).

وبهذا شكل الدستور نقلة نوعية في مجال التغيير السياسي والدستوري في المغرب في سياق الانتقال بالعملية الديمقراطية إلى آفاق جديدة، كونه جاء نتاج للمطالب الحزبية واستمرارا للحراك السياسي والشعبي الذي شهده المغرب والذي توج بإقرار الدستور الجديد الذي تضمن تعديلات دستورية جوهرية تصب في صالح التحول الديمقراطي في المغرب والتي كان من أبرزها(٥٥):-

١- إعادة هيكلة السلطة التشريعية في شكل غرفتين متساويتين إجمالا في الاختصاص ومختلفتين في تمثيل الناخبين التي يتم انتخاب أعضائهما عن طريق الاقتراع العام المباشر، فإن الغرفة الأولى تشمل الأحزاب والغرفة الثانية تجمع الغرف المهنية والجماعات المحلية والطبقة العاملة، وهذا ما يوسع السلطة التشريعية ويدخل نوعاً من التوازن والتليين بين مكونات السلطة التنفيذية من جهة أخرى ومن ثم يخفف أجواء الصراع.

٢-يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر وهذا شكل مكسباً سياسياً لأن تشكيل الحكومة المقبل وإن كان الدستور لا يلزم الملك باختيار الوزير الأول من الحزب الحائز على الأصوات الأعلى ولا ينص صراحة على أنتسابه إلى الأغلبية البرلمانية، فهو يشترط موافقة مجلس النواب على برنامج الحكومة ويمنحه الحق في سحب الثقة منها بالأغلبية، وبهذا لا يمكن عملياً تشكيل حكومة لا تتمتع بمساندة هذه الأغلبية

٣-تم تشديد مسؤولية الحكومة أمام الملك وأمام البرلمان بمجلسيه وقد ظلت الاختصاصات التي يمارسها الملك في مراقبة الحكومة لتشمل مراقبة مزدوجة من قبل مجلس النواب ومجلس المستشارين وأضاف سلطة لمجلس المستشارين حق إسقاط الحكومة فهو يوجه تنبيهاً للحكومة بعد توقيعه على الأقل من ثلث أعضاء المجلس والتصويت عليه بالأغلبية المطلقة وفي حالة عدم إعادة الاهتمام لهذا التنبيه من طرف الحكومة فإن لمجلس المستشارين حق تقديم ملتمس الرقابة يؤدي في حالة قبوله إلى أسقاط الحكومة(٥٦).

٤-تدعيم فعالية القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، فقد جاء في الدستور الجديد مجموعة من الإجراءات موجهة إلى القطاع الخاص وطمأنة المستثمرين وتشجيع العمل الحر وتمثيل الفعاليات الاقتصادية بصفة واضحة بما يعزز التنمية الاقتصادية(٥٧).

وفيما ما يخص موقف الأحزاب السياسية من الدستور الجديد فقد حظي على إجماع وطني من طرف مختلف الأحزاب السياسية سواء من جهة أحزاب المعارضة أومن جهة أحزاب الموالية للسلطة التي دعت جميعها إلى التصويت بنعم باستثناء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي(٥٨)، وهذا ما يعد مكسباً مهما لسياسة الملك الحسن الثاني ونجاحه في إعادة الثقة بين أطراف النظام السياسي المغربي والانفراج السياسي ، ولاسيما التصويت بالإيجاب على الدستور من قبل أحزاب المعارضة التي كانت تعارض الدساتير السابقة منذ دستور عام١٩٧٠م .

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور الجديد جاء مستوعباً لعدد من التعديلات التي طالبت بها الكتلة الديمقراطية في مذكرة عام١٩٩٦م ومنها(٥٩):انتخاب كل أعضاء مجلس النواب بالاقتراع المباشر وتوسيع مجال السلطة التشريعية في مراقبة الحكومة ،وإعطاء العمال مهمة تمثيل الدولة على مستوى العمالة وغيرها من المطالب التي تصب في المجال الإصلاحي .

ويتبين من موقف أحزاب المعارضة الإيجابي من الدستور الجديد على الرغم من التعديلات التي لم ترتق إلى مستوى طموحها ومطالبها، ولكن موقفها جاء بناء على تقييم للوضع العام في المغرب وما يمر

به من تحديات اقتصادية واجتماعية صعبة وأنه لا يتحمل مزيد من الأزمات، وبهذا يمكن القول ، بأن موقف المعارضة من الدستور جاء وفق معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية وليس قانونية وهذا ما أكده الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي المعارض عبدالرحمن اليوسفي إذ قال:(إن دستور١٩٩٦م لا يرضينا ولكن يجب أن نتخذ منه موقفاً سياسياً وليس قانونياً وأنه ستأتي الفرصة لإصلاح الوثيقة الدستورية)(٦٠).

وبالرغم من حصول توافق سياسي بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة على التغيرات الدستورية لكنه تجدر الإشارة إلى أنه هناك ملاحظات على الدستور الجديد تعكس مجال التغيرات السياسية والدستورية في المغرب ودور المؤسسة الملكية في التغيير ومن هذه الملاحظات أبرزها: -

١-عدم وجود جمعية تأسيسية لوضع الدستور كون هذه الجمعية إن وجدت يجب منحها السلطة العليا وبهذا يعني تنازل الملك عن جزء كبير من سلطاته ، وإنما بمجرد وجود هذه الجمعية على الملك تقديم استقالته عن مهامه ، لكي تقوم هذه الجمعية بواجباتها بحرية ولاسيما تقسيم السلطات وتوزيعها، وهذا ما لا يقبله الملك الحسن الثاني كونه غير مستعد للتنازل عن صلاحياته الزمنية والروحية ،لأن الإسلام إلى حد تعبيره لا يسمح له بذلك وأنه أسمى من التشريع كونه يشكل ضمانة كبرى تحول دون صدور قوانين مخالفة للشرع(٦١)، وهذا ما يتعارض مع ما ينص عليه الدستور المغربي بأن نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية.

٢-ظلت التجربة البرلمانية المغربية محكومة من حيث العلاقات بين السلطة ووسائل العمل بالثابتين الآتيين(٦٢):

أ-ثنائية السلطة التنفيذية(ملك-حكومة) بنصوص دستورية فاعلة تجاه المؤسسة النيابية والحكومية.

ب_ تقنين مجال تحرك المؤسسة البرلمانية ووسائل عملها(تحديد الدورات ومجال تشريع القوانين، جدول الأعمال مراقبة النظام الداخلي٠٠٠).

وبناء على ما تقدم، يمكن القول: إن الملك الحسن الثاني استطاع أن يوظف التجربة الدستورية بما يعزز من مركزيته في النظام السياسي المغربي من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية المغربية السائدة اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ ، كما استفاد الملك من تصورات أحزاب المعارضة لمضمون التغيير ومحاوره التي أخذت بنظر الاعتبار خصوصية الواقع السياسي المغربي ، والتي عكست مستوى النضج والوعي السياسي الوطني للنخب السياسية المغربية، فضلاً عن ذلك عكست هذه المعطيات تطور مهم في عقلية أطراف النظام السياسي المغربي الذي أنعكس على التغيرات الدستورية والسياسية والذي كان أبرز نتائجه التوافق السياسي بين الأطراف ويعود ذلك إلى إدراكهم على ضرورة تضافر الجهود كافة والاحتكام إلى تغليب منطق المشاركة والانخراط في تحمل المسؤولية في إطار من الاقتناع والمصالحة الوطنية بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة ، وذلك لتجاوز الأزمة التي يعاني منها المغرب.

وكذلك مثل: الدستور الجديد بداية النهاية لحقبة تأريخية بتفاعلاتها الإيجابية والسلبية فإن توجهات الأحزاب السياسية المعارضة والأغلبية قد باتت على قدر كبير من المرونة لدعم فكرة التغيير السياسي والدستوري في المغرب والدور الفعال للملك الحسن الثاني بتسخير تجربة التغيرات لتعزيز مركزيته في الحكم معززا ذلك بالانتقال التدريجي من المبادرات السياسية ونجاحه بحصول توافق على المبادرة الدستورية.

المحور الرابع: سياسة الملك الحسن الثاني في الانتخابات التشريعية١٩٩٧م

تحتل قضية الانتخابات بمكانة مركزية في استراتيجية الفاعليين في النظام السياسي المغربي سواء الأحزاب السياسية(٦٣) أم الملك الحسن الثاني الذي كان حريصآ على تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات كونها تجسد مستوى التغيير السياسي والدستوري التي تضمن عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب وتعد الانتخابات أهم حلقة من حلقات التحول الديمقراطي في المغرب ، وتجسيدا لدور الملك الحسن الثاني في التغيير أتبع مجموعة من الخطوات التي تقوم على تقديم بعض التنازلات لأحزاب المعارضة لحثها على المشاركة في الانتخابات لضمان مصداقية للانتخابات المغربية ، ومن أبرز هذه الخطوات أنه سمح بعودة صحافة الأحزاب المعارضة للصدور التي كانت بعضها ممنوعة من الصدور، وكذلك تقديم مجموعة من الضمانات حول نزاهة الانتخابات وذلك بتعيين زعماء الأحزاب السياسية المعارضة وزراء دولة من أجل مراقبة عملية نزاهة الانتخابات ، كما أوعز الملك على تشكيل لجنة وطنية مكونة من ممثلي الأحزاب ، فضلاً عن تعهد الحكومة على التزام الحياد وترك الحرية للمواطنين للتعبير عن اختياراتهم(٦٤).

وفي إطار التهيؤ لأجراء الانتخابات التشريعية لعام١٩٩٧م أتبع الملك الحسن الثاني استراتيجية مهمة تواكب ومسعاه للتغيير السياسي والدستوري والحرص على إجراء انتخابات في جو من الانسجام، ففي افتتاح مجلس النواب في دورته في تشرين الاول١٩٩٦م طرح موضوع التعاقب على السلطة(٦٥)، وهو يعد بمنزلة عرض لأحزاب المعارضة وحثها على المشاركة الواسعة بالانتخابات وأنه من الممكن أستلام رئاسة الحكومة .

وفي السياق ذاته ،تعهد الملك الحسن الثاني بأجراء انتخابات نزيهة إذ قال:(إنني مللت أن أسمع أو أن يسمع عن بلدنا أن انتخاباته لم تكن نزيهة أو أن استشاراته كانت مغلوطة)(٦٦)، وتعهد بوضع ثقله الشخصي وصلاحياته الدستورية لتمر جميع الانتخابات المتوالية في هذا البلد على أحسن ما يكون في جو من الاستقامة والشفافية والنزاهة ، كما طالب من الأحزاب السياسية احترام جميع القوانين والقرارات والإجراءات الانتخابية (٦٧).

وابرز تجسيد لسياسة الملك في الانتخابات هو دعوته إلى تجمع الأحزاب على شكل كتل سياسية : اليمين والوسط واليسار(٦٨)، ونبه إلى مخاطر تزايد أعداد الأحزاب السياسية ، وذلك لأن كثرة الأحزاب السياسية يؤدي إلى صعوبة قيام أغلبية برلمانية ثابتة ويعمل على خلق أزمات حكومية ويعرقل العمل التشريعي بسبب تعدد وجهات النظر داخل البرلمان(٦٩). ومن أهداف هذه السياسة على هذه هو ضمان الملك الحسن الثاني على عدم استئثار أحزاب المعارضة بالحكم إذا شكلت الحكومة وحصلت على الأغلبية في البرلمان ، وذلك لعدم قدرة أية كتلة فائزة بالانتخابات تشكيل الحكومة إلا بالتحالف مع كتلة فائزة أخرى ، وتجدر الإشارة إلى أن كتلتي اليمين والوسط تضم أحزاب موالية للملك الحسن كونه هو المساهم في تأسيس هذه الأحزاب(٧٠) لمواجهة توجهات أحزاب المعارضة.

أسهمت هذه السياسة بشكل فعال بعملية التوافق السياسي ولاسيما وأن أحزاب المعارضة أهتمت بقضية نزاهة الانتخابات إذ عدتها مدخلاً لتكوين حكومة قادرة على العمل بانسجام وتضامن ومسؤولية ، ولاسيما بعد تعهد الملك بنزاهة الانتخابات والتي تعد وسيلة مهمة للوصول إلى السلطة استنادا إلى شرعية انتخابية تقرها صناديق الاقتراع (٧١)، فضلاً عن ذلك ،عدت المعارضة تعهد الملك بنزاهة هذه الانتخابات أنه بمنزلة اعتراف بصحة موقف المعارضة من الانتخابات السابقة التي كانت تعدها غير نزيهة.

وترسيخا لعملية التوافق السياسي بين أحزاب المعارضة والملك وقعت الأحزاب السياسية مع الحكومة تصريح مشترك(ميثاق شرف) في١٩٩٧/٢/٢٨م وهو الأول من نوعه في تاريخ المغرب الذي يجسد حسن النية الذي ظل غائباً بين الفرقاء السياسيين لمدة طويلة(٧٢) ،وتضمن التزام الحكومة من خلاله الحياد

وصيانة نزاهة الانتخابات ، وأنها ستمنع بصراحة كل تدخل غير مشروع ، كما تتعهد الأحزاب بدورها بعدم التشهير بنتائج الانتخابات والاعتراف بصحتها(٧٣).ومن خلال ما تقدم ، نجد تحول مهم في سياسة الملك الحسن الثاني في تهيئة للانتخابات التشريعية وضمان التوازن السياسي الذي لا يهدد مكانته ودوره المهم في الحياة السياسية المغربية كون نتائج الانتخابات يرتبط فيها إخراج مؤسسات تسهم في عملية التغيير في الأوضاع العامة في المغرب ولاسيما عملية التحول الديمقراطي السليم.

وفي ظل هذه الأجواء بدأ التحضير للانتخابات التشريعية لمجلس النواب والتي تقرر إجراؤها في١٩٩٧/١١/١٤م وأنتخابات مجلس المستشارين في١٩٩٧/١٢/٥م(٧٤)،وكانت إرادة التغيير واضحة في الخطاب السياسي سواء لدى المعارضة أم لدى الملك الحسن الثاني وأدناه خط سير الانتخابات التشريعية لعام١٩٩٧ التي توضح نتائج سياسة الملك الحسن الثاني ودوره في التغيير:-

أولا: الانتخابات التشريعية المباشرة١٩٩٧/١١/١٤م.

كان عدد المرشحين للانتخابات التشريعية المباشرة(٣٢٨٨)مرشحاً من بينهم (٦٩) إمرأة يتنافسون على(٣٢٥)مقعدا، وبلغ عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية (١٢٧٩٠٦٣١)ناخبا(٧٥). وأسفرت نتائج الانتخابات التشريعية المباشرة التي أجريت في يوم١٩٩٧/١١/١٤م وأدناه عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب المشاركة في الانتخابات وكما مبين في الجدول أدناه(٧٦):-

الانتماء الحزبي	عدد مرشحيه	المقاعد التي حصل عليها
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٣١٥	٥٧
الاتحاد الدستوري	٢٠٦	٥٠
التجمع الوطني للأحرار	٢٦١	٤٦
الحركة الشعبية	٢١٨	٤٠
الحركة الديمقراطية الشعبية	٢٤٥	٣٢
حزب الاستقلال	٣٢١	٣٢
الحركة الوطنية الشعبية	٢٢٠	١٩
الحزب الوطني الديمقراطي	١٨٠	١٠
الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية	١٤٠	٩
حزب التقدم والاشتراكية	٢٨٩	٩
جبهة القوى الديمقراطية	٢١٧	٩
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	٢٣١	٥
منظمة العمل الديمقراطي والشعبي	٢٦١	٤
حزب العمل	٩٢	٢

حزب الديمقراطي والاستقلال	٧٨	١
الحركة من أجل الديمقراطية	١٤	٠
المجموع	٣٢٨٨مرشح	٣٢٥مقعد

وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات لم تتجاوز٥٨,٣٠٪وهي أضعف نسبة مشاركة عرفتها الانتخابات المغربية (٧٧)، وقد عرفت هذه الانتخابات بالخصوص أخطر عمليات التزوير منذ أول انتخابات تشريعية جرت في المغرب عام١٩٦٣م، مما أثار استياء العديد من الأحزاب السياسية التي نددت بنتائجها والمطالبة بإلغائها ،على الرغم من تعهد الملك الحسن الثاني والحكومة بأن تكون هذه الانتخابات نزيهة(٧٨).

ثانياً: نتائج انتخابات مجلس المستشارين٥/١٢/١٩٩٧م.

يعد مجلس المستشارين خطوة نحو التغيير في النظام البرلماني وتحديثه في المغرب، إذ ينافس هذا المجلس مهام مجلس النواب التشريعية والرقابية، لكنه ينفرد بصلاحية حق توجيه تنبيه أو تقديم ملتمس رقابة(٧٩)ضد الحكومة قد يؤدي إلى استقالتها على رغم أنه ينتخب بالاقتراع غير المباشر(٨٠).

وحدد القانون التنظيمي بتأليف مجلس المستشارين عدد أعضائه (٢٧٠)نائباً (٨١) ينتخبون من قبل هيئات محلية وطنية لولاية مدتها تسع سنوات ويتم تجديد ثلث أعضائه كل ثلاث سنوات وينتخبون على وفق التقسيم الآتي(٨٢):-

١-١٦٢عضواً تنتخبهم في كل جهة ناخبة تتألف من الأعضاء المنتخبين في مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية.

٢-٨١عضوا ينتخبون في كل جهة بواسطة هيئات ناخبة تتألف من الأعضاء المنتخبين من الغرف المهنية(التجارة ،الصناعة ،الفلاحة، الصيد البحري).

٣-٢٧عضواً ينتخبون على الصعيد الوطني بواسطة هيئة ناخبة تتألف من ممثلي المستخدمين في المنشأة المنجمية وممثلي الموظفين في اللجان الإدارية.

وكانت جميع شعارات وبرامج الأحزاب السياسية والنقابات المهنية في انتخابات المجلس تصب في اتجاه الإصلاح والتغيير بما يعزز الارتقاء بمستوى الأداء الحكومي والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل ومحاربة الرشوة والفساد الإداري(٨٣)، وشارك في انتخابات مجلس المستشارين(١٦)حزباً سياسياً وبلغ عدد مرشحيهم للانتخابات(٢٣٩١)مرشحاً وكانت نتائج الانتخابات على النحو الآتي(٨٤):-

-أحزاب الوسط٩٠ مقعداً.

-أحزاب الوفاق(أحزاب السلطة)٧٦ مقعدا.

-أحزاب الكتلة الديمقراطية(أحزاب المعارضة) ٤٤ مقعداً.

-باقي الأحزاب اقتسمت ٣٣مقعداً.

-النقابيون ٢٧مقعدا.

ومن خلال دراسة معطيات نتائج الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس المستشارين يمكن القول:

١-نجاح سياسة الملك الحسن الثاني في رسم خارطة سياسية لا تشكل تنافس على مكانته في النظام السياسي المغربي وكذلك شهدت نسبة مشاركة(١٦)حزبا سياسيا التي حققت قدر من المشاركة السياسية التي تعد من الجوانب المهمة للديمقراطية وبهذا يعني أنها حققت خطوة إلى الأمام نحو التغيير، وبهذا أستطاع الملك

الحسن الثاني أن يوظف عملية الانتخابات بمجلسيها لصالح توجهاته وذلك بعدم حصول أية كتلة سياسية أو نقابية على أغلبية تمكنها من تشكيل حكومة بمفردها.

٢-أفرزت الانتخابات التشريعية خريطة سياسية حزبية جديدة في المغرب تمثل بتحقيق نوع من التوازن بين الأحزاب وممثلي الغرف المهنية والنقابية أحدث هذا التوازن تحولاً في الخريطة السياسية داخل مؤسسة البرلمان وذلك بعدم وجود أغلبية تستطيع تشكيل الحكومة ما لم تتحالف مع كتلة حزبية أخرى وقد تجسدت هذه الخريطة على النحو الاتي(٨٥) :حصول الكتلة الديمقراطية في الانتخابات التشريعية على المرتبة الأولى على (١٠٢)مقعداً بالانتخابات التشريعية بينما حصلت على نسبة أقل في انتخابات مجلس المستشارين وهي(٤٤) مقعدا من الكتل الأخرى ، وكذلك حصول أحزاب الوفاق الوطني في الانتخابات الأولى على (١٠٠)مقعد في حين جاءت بالمرتبة الثانية في الانتخابات الثانية بحصولها على(٧٦)مقعداً، كما حصلت أحزاب الوسط على(٩٧)مقعدا لكنها جاءت بالمرتبة الأولى بانتخابات مجلس المستشارين بحصولها على(٩٧)مقعدا، وهذا يعد نجاح لسياسة الملك الحسن الثاني في استجابة الأحزاب السياسية إلى تشكيل كتل وتجمعات سياسية تضم اليمين والوسط واليسار.

٣-إن ما يميز هذه الانتخابات هو مشاركة بعض فصائل الحركة الإسلامية(حركة التوحيد والاصلاح)(٨٦)والتي لم تتمكن من الحصول إلا على (٩)مقاعد ممثلة في حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، مما جعل الساحة السياسية في المغرب أقل عرضة للانقسام منها في أقطار عربية أخرى تأخذ بنظام التعددية الحزبية ، فضلاً عن ذلك أنها مهدت الطريق للتوافق بين الملك الحسن الثاني وأحزاب المعارضة في إدارة الحكم المغربي(٨٧).

٤-إن انتخابات عام١٩٩٧م أعطت دفعة مهمة لتجربة التحول الديمقراطي في المغرب وذلك من خلال المشاركة المبكرة لما يطلق عليه الإسلام السياسي المتمثل بالحركة الإسلامية ذات التوجه السلمي وهذا ما أعطى خصوصية مهمة للنظام السياسي المغربي.

المحور الخامس: حكومة التناوب١٩٩٨م وتجسيد دور الملك في التغيرات السياسية

كان للملك الحسن الثاني دور مهم في التطور الإيجابي لمسيرة التغيرات السياسية والدستورية في المغرب وذلك من خلال أتباعه سياسة التدرج في طرح المبادرات السياسية التي تسهم في تحريك الحياة السياسية ، ولتحقيق ذلك لا بد من القيام بخطوة جريئة تجسد عملية التغيير بما ينسجم والتطورات السياسية والدستورية الإيجابية التي شهدها المغرب التي تصب في صالح توجهات الملك في التغيير, ولاسيما في مجال عملية التناوب على السلطة بعد أن تصدر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الموقع الأول في الانتخابات التشريعية حتى جعلت الملك الحسن الثاني يبادر بالإعلان يوم١٩٩٨/٢/٤م عن تكليف عبدالرحمن اليوسفي المعارض وأمين عام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتشكيل الحكومة التي يطلق عليها في المغرب حكومة التناوب أو حكومة اليوسفي(٨٨)، وعلى إثرها قام اليوسفي بمشاورات سياسية عدة مع قيادات الأحزاب السياسية الفائزة بالانتخابات وكانت نتيجة ذلك تم التوافق على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة عبدالرحمن اليوسفي (٨٩)، وفي١٩٩٨/٣/١٤م تم الإعلان عن تشكيل الحكومة بظهير ملكي وهي تضم تحالفاً من سبعة أحزاب وعلى الرغم من اختلاف الرؤى والبرامج لدى هذه الأحزاب لكنها صوتت بالإجماع على البرنامج الحكومي الذي تقدمت به الكتلة الديمقراطية بعد أن أسهمت بإغنائه بمجموعة من المقترحات (٩٠)والذي مثل صيغة التوافق والتراضي الذي سعى إليه الملك الحسن الثاني كوسيلة لتجسيد التغيير السياسي ،وفيما يلي المناصب التي حصل عليها كل حزب(٩١):

١-حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:١٣منصباً وزاريا بما فيها الوزير الأول.
٢-حزب الاستقلال :٦ مناصب وزارية.
٣-حزب التجمع الوطني للاحرار:٣مناصب وزارية.
٤-حزب الحركة الوطنية الشعبية: ٣مناصب وزارية.
٥-حزب التقدم والاشتراكية: ٣مناصب وزارية.
جبهة القوى الديمقراطية : منصبان.
الحزب الاشتراكي الديمقراطي: منصب واحد.

وفي السياق نفسه، ضمت هذه الحكومة ٦مناصب لا ينتمون إلى حزب سياسي والذين هم يمثلون وزارات سيادة(الداخلية ،الخارجية ،العدل ، الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الأمانة العامة للحكومة ، وكتابة الدولة في الدفاع الوطني)(٩٢).ويتم تعيين هذه الشخصيات هذه الوزارات بأمر من الملك لذلك فإن قرارات اليوسفي ستكون مقيدة برؤى وزارات السيادة داخل الحكومة(٩٣).ويتضح مما سبق ، أن الملك الحسن الثاني أستطاع فرض إرادته بالتدرج في إجراء تغيير مهم في الحياة السياسية المغربية وذلك بإشراك جزء من المعارضة وإعادة دمجها كلياً في البنية السياسية للنظام الملكي عندما تمكن من جمع إدريس البصري وزير الداخلية وخصومه السياسيين من أحزاب المعارضة في حكومة واحدة .

وتجدر الإشارة الى انه ينبغي التعامل مع مصطلح التناوب في التجربة المغربية بحذر مفاهيمي لأن الحكومة المشكلة هي حكومة ائتلافية تشارك فيها أحزاب مختلفة التوجهات ، كما أن الدور المكثف للملك في تحديد السياسة العامة للدولة يجعل التغيير الحاصل محدود برؤية الملك(٩٤)وهذا ما يناقض معنى التناوب وفق الفقه الدستوري الذي يعرف ب(حلول المعارضة محل الأغلبية واستخلاف في قيادة الدولة بين قوى سياسية متعارضة أو ذات توجهات مختلفة)(٩٥).

وبالرغم من ذلك فإن تشكيل حكومة (التناوب) يعد منعطفاً بارزاً في الحياة السياسية المغربية وحدثاً سياسياً كبيراً ليس على مستوى المغرب فحسب وإنما على المستوى العربي وذلك لاعتبارات عدة منها:

١-إن تشكيل حكومة التناوب في المغرب أسهم بتحسين صورة المغرب الخارجية فهي تجربة غير مسبوقة عربياً كونها تعد مرحلة مهمة للتمهيد للانتقال الديمقراطي على الرغم من ضعف من مستندها الدستوري (صلاحيات محدودة) وضعف مصدرها السياسي لكنها خطوة تجسد مجالات وحدود عملية التغيير السياسي ودور الملك الحسن الثاني فيه.

٢-يعد اختيار عبدالرحمن اليوسفي القائد السياسي المعارض منذ أكثر من ثلاثين عاماً وكان محكوماً عليه بالإعدام لرئاسة الحكومة والذي جاء عن طريق انتخابات برلمانية شرعية جاء بمثابة تطبيق لعملية التداول السلمي للسلطة، وكذلك تجسيد لثقة الملك الحسن الثاني بأحزاب المعارضة وبأهليتها لتدبير شؤون الحكم وهو أول مشاركة للمعارضة في السلطة منذ أربعين عاماً(٩٦) وأن كان وفق رؤية الملك في أدارة الحكم .

٣- إن تجربة التناوب جاءت في سياق إخراج المغرب من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المغرب والتي وصف فيها المغرب ب(السكتة القلبية)(٩٧).

٤- وضح تشكيل حكومة التناوب (التوافقي) في المغرب على مدى تطور النضج السياسي لأطراف العملية السياسية على كل من الملك الحسن الثاني وأحزاب المعارضة التي كانت بمستوى التحديات التي تواجه المغرب ، إذ أصبحت عناصر ضغط على الطرفين ، وهذا وإن دل على شيء فإنه يدل على مدى الوعي الوطني لكلا الطرفين وإعطاء المغرب أولوية أكثر من الاستحقاقات السياسية لذلك تنازل كل طرف للآخر

عن جزء من استحقاقاته بما يضمن استقرار المغرب وعدم تعرضه لهزة قد تكون على حساب كيان المغرب ولاسيما بعد صعود منافس مهم لكليهما وهو صعود التيار الإسلامي الذي يهدد الطرفين.

٥- كما أن حكومة التناوب حققت نوعاً من التوازن بين قوى المشهد السياسي في المغرب لاسيما على صعيد العلاقة بين التيار العلماني والتيار الديني وفي علاقتها مع المؤسسة الملكية(٩٨).وبذلك يكتسب هذا الحدث أهمية استثنائية في التأريخ السياسي المغربي الحديث.

٦-بينت تجربة حكومة التناوب (التوافقي)أن الطرف الأكثر خسارة هو أحزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة كونها لم تحصل إلا على الشيء القليل من مطالبها في إجراء تغيرات سياسية جذرية وكبيرة في النظام السياسي المغربي والتي ظلت تنادي بها منذ ثلاث عقود، كونها قبلت التناوب التوافقي على أساس اتفاق سياسي وليس على أساس الدستور ، وهذا ما جعل الوثيقة الدستورية لعام١٩٩٦م لا تخدم كثيراً عملية التحول والانتقال الديمقراطي وبهذا يمكن القول إن المغرب يعيش في إطار دستوري ملكي وليس ملكية دستورية.

وبناء على ذلك يتضح دور الملك الحسن الثاني المهم في عملية التغيير السياسي من خلال قبول أحزاب المعارضة بتشكيل حكومة التناوب (التوافقي) وانتقالها من موقع الصراع إلى موقع تحمل مسؤولية إدارة شؤون البلاد وهذاما أعطى دفعة مهمة للعمل السياسي بالمغرب ، وكان أبرز نتيجة لدور الملك الحسن الثاني في التغيير هو تشكيل حكومة التناوب(التوافقي) كونها مهدت الطريق السلمي في عملية انتقال العرش في جو من الاستقرار السياسي إلى نجله محمد السادس في اليوم نفسه الذي أعلن فيه عن وفاة الملك الحسن الثاني في١٩٩٩/٧/٢٣م.

الخاتمة

تمتاز الحياة السياسية المغربية بأنها غنية بالمعطيات والأحداث وبتنوع مستوياتها وتغيراتها المستمرة، لذلك على الباحث بالشأن المغربي أن يدرك جيدا هذه المتغيرات وفق معيار البحث العلمي الرصين وأن يكون على قدر من المسؤولية العلمية لاسيما مدة حكم الملك الحسن الثاني وحقبة التسعينيات من القرن العشرين التي شهدت متغيرات مهمة ومنعطفات كبيرة كان لها الأثر الواضح في التطورات السياسية المغربية والدور البارز للملك الحسن الثاني في التغيير السياسي والدستوري ١٩٩٣-١٩٩٩م والتي نستخلص أبرز النتائج وهي:-

١-إن محورية شخصية الملك الحسن الثاني في الحياة السياسية المغربية أضفى على مسار التغيير السياسي والدستوري والبناء الديمقراطي في المغرب طابعه الخاص ، فهو ذو ثقافة عميقة وواسعة ، ثقافة تجمع بين الأصالة الإسلامية والمغربية من جهة ، والمعاصرة والحداثة من جهة أخرى ،يكونه أمير المؤمنين متشبع بالفكر الإسلامي وملك دستوري عصري متشبع بالثقافة الغربية، وهذا المزج بين الثقافتين جعلت منه شخصية متوازنة متفتحة على الحوار ومضيفة على المسار التغيير وجدوده طابعاً خاصاً، وعليه لايمكن للباحث بالحياة السياسية في المغرب فهم ما يجري دون أن يكون ملماً بشخصية الملك ومتعمقاً في فكره السياسي.

٢-يمتلك الملك الحسن الثاني وعي وقدرات سياسية في إدارة شؤون الحكم كونه استطاع تحريك الحياة السياسية المغربية عن طريق تحريك ملف التغيرات السياسية والدستورية مما رسخ المكانة المركزية للملك في النظام السياسي المغربي، فضلاً عن ذلك استفاد الملك من عملية إجراء التغيير كوسيلة لتصريف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت لها نتائج مهمة على الواقع السياسي، وكان من أهم نتائج براعة الملك السياسية هو انتقال أحزاب المعارضة إلى تحمل المسؤولية في إدارة شؤون الحكم وفق شروط الملك.

٣-إن التطور الإيجابي لعملية التغيير السياسي والدستوري جاء نتيجة تطور تدريجي في عقلية كل الأطراف السياسية المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة أسهمت فيه متغيرات داخلية وخارجية في المقدمة منها التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها انعكاس في تأزم الحياة السياسية والتي تمثل أكبر تحدي تجاه عملية التغيير، مما تطلب تظافر كل الجهود والاحتكام إلى تغليب منطق المشاركة والانخراط في تحمل المسؤولية في إطار من الاقتناع والمصالحة الوطنية بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة.

٤-إن رهان التغيير والانتقال بالمغرب إلى الديمقراطية كنظام حكم يظل تواجهه التحديات مالم يتوصل طرفا النظام السياسي المغربي المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة على الاتفاق على القطيعة مع التقليد وإعادة الاعتبار لمفهوم الحداثة في الدولة والمجتمع وفك الارتباط مع التقليد والانتقال إلى الحداثة قولاً وفعلاً معززة تكريسها فعلاً وممارسة هو الكفيل بنقل الديمقراطية في المغرب من مرحلة الشعار إلى مستوى الاختيار والتمثيل الحقيقي للديمقراطية.

٥-استطاع الملك الحسن الثاني أن يوظف التعددية الحزبية في المغرب لصالح نظامه من خلال تحويل وظيفة الحزب من عمل يروم بلوغ السلطة السياسية كتوجه استراتيجي داخل المنظومة الديمقراطية إلى مجرد دعامة للنظام لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التحول السياسي ضمن توازنات النظام الملكي ورهاناته الاستراتيجية.

٦-إن التناوب الذي حققه المغرب جاء نتيجة لرغبة الملك الحسن الثاني أكثر منه نتيجة ما أفرزته صناديق الاقتراع وبهذا يمكن القول: إن التغيير السياسي في المغرب يبقى تحت المراقبة كونه محدد بدستور١٩٩٦م الذي منح الملك المغربي سلطات واسعة .

٧-أثبتت الاحداث أعلاه أن عملية التغيير السياسي والدستوري في المغرب تواجهها مجموعة من التحديات والقيود أبرزها الصلاحيات الدستورية الكبيرة التي يتمتع بها الملك المغربي والتي حددت مجالات ومستوى التغيرات السياسية والدستورية في المغرب والتي تعد من أبرز عوامل التحدي للتجول الديمقراطي السليم كونه ينطلق وفق رؤية وتوجهات الملك المغربي.

قائمة الهوامش

١-محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد١٩،٢٠٠٨، ص١٦٧.

٢-أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، مركز الدراسات السياسية، القاهرة،١٩٩٤، ص١٣.

٣-عاش المغرب خلال عهد الملك الحسن الثاني تجربة تطور دستورية مهمة رسخت شكل النظام السياسي ومؤسساته السياسية والدستورية وتمثلت بصدور دساتير عدة في الأعوام١٩٩٦،١٩٩٢،١٩٧٢،١٩٧٠،١٩٦٢، ينظر: أحمد مهابة، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٠، ١٩٩٢، ص٢٢٤. ٤-

بالرغم من الحضور الكبير للمؤسسات السياسية المغربية في المجال السياسي الحديث، إلا إن المجال التقليدي يتمتع بالاستمرارية ويمارس دوره أكثر من مؤسسات المجال الحديث في النظام السياسي المغربي، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا والقرارات الخاصة بأمن واستقرار البلاد والعلاقات الخارجية، ينظر: سلوى محمد أسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، ١٩٩٩،ص٩٨.

٥- الحسن الثاني: من مواليد١٩٢٩/٧/٩في مدينة الرباط وهو الابن الأكبر للملك محمد الخامس، وحاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط ،وقد تدرب على العمل السياسي منذ سن مبكرة من حياته

، فقد كان حاضراً مع والده في لقاء الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في الدار البيضاءعام١٩٤٣،وقد نفي مع والده عام١٩٥٣من قبل سلطات الحماية الفرنسية، وبعد عودته عام١٩٥٥ عينه والده رئيساً لأركان الجيش الملكي غداة الاستقلال عام١٩٥٦،وفي ١٩٥٧/٧/٩ عين ولياً للعهد ، وبعد وفاة والده في١٩٦١/٢/٢٦ تم تنصيبه ملكاً على المغرب في١٩٦١/٣/٣وأستمر في الحكم إلى وفاته في١٩٩٩/٧/٢٣،ينظر:هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام١٩٧٩، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥.

٦-تعد الملكية في المغرب أهم خاصية سياسية وحجر أساس النظام السياسي المغربي وهذا ما يؤكده الملك الحسن الثاني إذ قال:(أن الملكية هي التي صنعت تاريخ المغرب ولذلك فمن الصعب فهم بلدنا من غير معرفة تاريخ ملوكنا) نقلاً عن: محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب١٩٦٣-١٩٩٧، مطبعة البريق، بغداد،٢٠١٠، ص٨٩.

٧-دستور المملكة المغربية، مطبعة الانباء، الرباط، ١٩٩٦.

٨-محمد سلمان، النخبة السياسية في العالم العربي، مركز الدراسات والبحوث السياسية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٤٩٨.

٩-دستور المملكة المغربية١٩٩٦.

١٠-المصدر نفسه.

١١-محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب، مصدر سابق، ص١٧٤.

١٢- للمزيد حول التعددية الحزبية في النظام السياسي المغربي ينظر: محمود صالح الكروي، التعددية الحزبية في المغرب، مجلة أفاق عربية، بغداد، العددان٣-٤، ١٩٩٦، ص٤٥.

١٣-دستور المملكة المغربية١٩٩٦.

١٤-المصدر نفسه.

١٥-أحمد منيسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٠.

١٦-سعت الملكية في المغرب على عدم تأسيس قاعدة قبلية أو سياسية ، كما أنها حرصت على عدم تبني أي برنامج سياسي معين إذ تنطلق المؤسسة الملكية المغربية بأنها بمثابة الحكم وهي تعلو على الجميع وهذا ما أكده الملك الحسن الثاني إذ قال(لا يمكنني أن أكون رئيس حزب لا يضم جميع المغاربة لأنني أب الجميع وفوق الجميع وملجأ الجميع ،أذ تحيزت أو تحزبت ، أصبح خصماً وحكماً في آن واحد)،ينظر: يوسف حمدان ، الصحراء الغربية إقليم مغربي وإشكالية وطنية داخلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العددان٨-٩، ٢٠٠٠، ص٢٩٠.

١٧-أحمد منيسي وآخرون، المصدر السابق، ص٩٠.

١٨-محمود صالح الكروي وعبد الوهاب عبد العزيز، المعارضة الحزبية في المغرب، النشأة والتطور١٩٥٦-١٩٦١، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد١٦٠، ٢٠١٥، ص٨٧.

١٩-محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٨٧، ص٩٢.

٢٠-إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة المغربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٤٩، ١٩٩٩، ص ٦٣.

٢١- سلوى محمد أسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠٦.
٢٢-أحمد ثابت، تحولات الديمقراطية بين انتفاضة الخبز وملف الصحراء، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٧٦، ١٩٨٤، ص١١٩.
٢٣-الشقوري محمد، أزمة الديمقراطية وانعكاساتها على الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هيئة المحامين بالمغرب، المؤتمر العشرين، أكادير،١٩٩١، ص١٤.
٢٤- محمد المرواني، نعم للإصلاح الديمقراطي ممكن مغربياً، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان٤٠-٤١، ٢٠٠٩، ص٣٠.
٢٥- الكتلة الديمقراطية: تأسست في١٩٩٢/٥/١٧والتي تكونت من تحالف خمسة أحزاب سياسية معارضة معترف بها وهي: حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي، ووقعت ميثاقاً بينهم تضمن الدعوة إلى إقرار تغيير سياسي ودستوري عميق يضمن ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز سلطة القانون وغيرها من المطالب التي تهدف إلى جعل النظام السياسي المغربي أكثر ديمقراطية، ينظر: محمد مونشيح، أحزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل ، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان٣٦-٣٧، ٢٠٠٨، ص٥٠ .
٢٦- تبنت أحزاب المعارضة استراتيجية رفع المذكرات الإصلاحية للأوضاع العامة في المغرب إلى الملك الحسن الثاني كأسلوب لتجديد الحوار المستمر بين الطرفين لحل الأزمات التي يعاني منها المغرب، وقد رفعت مذكرات في الاعوام١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٦طرحت فيها أحزاب المعارضة مشاريع إصلاحية للتغيير وفي الوقت نفسه تنتقد الأوضاع العامة، ينظر: نظام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، الرباط، العدد١٩٧، ٢٠١٠، ص١١٣.
٢٧-أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، ص٢١؛ جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد٦٣١٩، ٢٠٠١/١١/٢٧، ص٤.
٢٨-تضم أحزاب اليمين كل من حزب الحركة الشعبية وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الدستوري والحزب الوطني الديمقراطي.
٢٩-محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، مصدر السابق، ص١٨١.
٣٠- أحدثت نتائج الانتخابات موجة واسعة من الاحتجاج قادتها أحزاب المعارضة وبلغ السخط مداه عند الاتحاد الاشتراكي إذ استقال عبد الرحمن اليوسفي الكاتب الأول للحزب عن مهامه وسافر إلى فرنسا للإقامة هناك، ينظر: عبدالاله بلقزيز، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٧، ص١٢١.
٣١-نقلاً عن: حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص٢٠١.
٣٢-نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٢٠١.
٣٣-المهدي بن بركة :شخصية سياسية مغربية وعربية ودولية، من مواليد١٩٢٠وكان مدرس مادة الرياضيات للملك الحسن الثاني عندما كان طالباً في الثانوية، وزاول العمل السياسي في سن مبكر من عمره فقد كان له دور في استقلال المغرب ضمن صفوف حزب الاستقلال ، وكان كثير الانتقاد للنظام السياسي المغربي بعد استقلاله وكان ذو توجه ثوري مما كان سبباً لتقاطعه مع النظام ، وصدر حكم الإعدام عليه بتهمة التآمر على النظام مما أدى إلى مغادرته البلاد واغتيل في فرنسا يوم الجمعة الموافق٢٩تشرين

الاول١٩٦٥: ينظر: محمود صالح الكروي، ما زال قنديل بن بركة يضيئ دروب المغرب ،جريدة القدس العربي، لندن٢٠٠٩/١١/٢ .
٣٤- محمد وهواه، التمثيل النيابي ومسألة الديمقراطية، دراسة مقارنة المغرب ومصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٧٨.
٣٥-عبد الكريم لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،٢٠٠٣، ص٣٠٣.
٣٦-عبد اللطيف حسني، الأحزاب سليلة الحركة الوطنية، مجلة وجهة النظر، الرباط، العددان٣٦-٣٧، ٢٠٠٨، ص٢٢.
٣٧-أمحمد مالكي، الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها في المغرب الأقصى حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٩٦، ٢٠٠٣، ص١٣٨.
٣٨-المصدر نفسه، ص١٣٨.
٣٩-كان ظهير كل ما من شأنه(مرسوم) الذي أصدرته سلطات الاحتلال الفرنسي سنة١٩٣٥ للحد من الحريات العامة ولملاحقة ومطاردة الوطنيين، وظل العمل به ساري المفعول بعد الاستقلال، وحوكم بموجبه مئات المعارضين. ينظر: رقية المصدق، متاهات التناوب، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ١٩٩٦، ص٦٤.
٤٠-وقد وافق الملك الحسن الثاني على دفع تعويض شهري يصل إلى (٥٠٠٠) درهماً للذين كانوا معتقلين في السجون والمتهمين في المشاركة بالمحاولتين الانقلابيتين (١٩٧١و١٩٧٢)، ينظر: محمد وهواه، المصدر السابق، ص١٧٩.
٤١-عبدالرحمن اليوسفي: من مواليد١٩٢٤/٣/٨طنجة ، محامي حاصل على الإجازة في القانون وعلى الدبلوم في الدراسات العليا في العلوم السياسية عضو في حزب الاستقلال سنة١٩٤٣، شارك بدور قيادي في تنظيم وقيادة حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي أبان حركة مقاومة الاحتلال الفرنسي ، من المؤسسين لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام١٩٥٩المنشق من حزب الاستقلال ، تعرض للاعتقال والسجن والنفي لأكثر من مرة وصدر بحقه حكم الإعدام، أقام في باريس منذ عام١٩٦٥ وصدر العفو الملكي عنفي١٩٨٠/٨/٢٠وعاد إلى المغرب في العام نفسه ، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ عام١٩٧٨،وتولى الأمانة العامة لحزب الاتحاد الاشتراكي عام١٩٩٢بعد وفاة رئيس الحزب عبدالرحيم بوعبيد، غادر إلى فرنسا عام١٩٩٣ نتيجة اعتراضه على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في العام نفسه، ثم عاد إلى المغرب بعد صدور العفو العام عام١٩٩٥ كجزء من المصالحة الوطنية التي بادر بها الملك الحسن الثاني، وقاد حزب الاتحاد الاشتراكي وأستلم منصب رئيس وزراء حكومة التناوب التوافقي عام١٩٩٨، ينظر: محمد عابد الجابري، المغرب إلى أين مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٦٩، ١٩٩٩،ص٢٢ -٢٣.
٤٢- محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ص١٨٣.
٤٣-محمد وهواه، المصدر السابق، ص١٧١ .
٤٤-إدريس البصري: تولد١٩٣٨/١١/٨حاصل على شهادة الدراسات العليا في العلوم السياسية وقد عين مساعداً في كلية الحقوق بالرباط والدار البيضاء، وشغل منصب مدير الشؤون العامة والولاة بوزارة الداخلية، وفي ١٩٧٤/٤/٢٦عين كاتباً للدولة في وزارة الداخلية، وعين من قبل الملك الحسن الثاني وزيراً للداخلية منذ عام١٩٧٤الى عام١٩٩٩وكان له دور مهم في قمع الإضرابات ومتابعة قادة المعارضة إذ كان يصفهم بمشاغبي السياسة، ينظر: عبدالوهاب عبدالعزيز، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في

المغرب١٩٦٢-١٩٩٢، أطروحة دكتوراه (غيرمنشورة)،كلية التربية، جامعة تكريت ،٢٠١٥، ص٢٤١ .

٤٥-محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ص١٨٣ .

٤٦-نقلاً عن: محمد اليازغي ،حوار، جريدة الاتحاد الاشتراكي ،الدار البيضاء ،بتاريخ٩/ ١/ ١٩٩٥، ص١.

٤٧-أمحمد مالكي، المصدر السابق، ص١٣٨ .

٤٨-محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ،ص١٨٣ .

٤٩- المصدر نفسه، ص١٨٤.

٥٠- إبراهيم أبراش، المصدر السابق ، ص٢٣.

٥١-محمد المرواني، المصدر السابق، ص٣١.

٥٢-الحسن اللحية، مسارات النخب السياسية بالمغرب، أفريقيا الشرق ،الدار البيضاء،١٩٩٨، ص١٠ .

٥٣-يتضح من خلال نتائج الاستفتاء الإيجابية على ما جاء بالدستور يكون الملك قد حصل على إقرار وبيعة الشعب له بالشرعية الدينية والسياسية بصفة تمثيله للشعب معززة بالمشروعية الدستورية ،ينظر: محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام السياسي المغربي، ص١٧١.

٥٤-ملكية الصروخ، القانون الدستوري ،ب،ط، الرباط، ١٩٩٨، ص١٨٧ .

٥٥-محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة ، رصد وتحليل، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد١١، ٢٠١٤، ص٦٨ .

٥٦- أبراهيم أسعيدي ،التطور الدستوري بالمغرب وأفاق الإصلاح السياسي ، مجلة قضايا دولية، أسلام أباد ، باكستان ،العدد٣٥٢ ، ١٩٩٦، ص١٣ .

٥٧-المصدر نفسه، ص١٣ .

٥٨-كان موقف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية معارضا للدستور الجديد ،كما أنقسم موقف منظمة العمل الديمقراطي الشعبي إلى قسم مؤيد للدستور وأخر معارض مما سبب إلى انشقاق المنظمة إلى حزب جديد باسم حزب الاشتراكي الديمقراطي ، ينظر: عبداللطيف حسني، المصدر السابق، ص١١.

٥٩-أبراهيم أسعيدي ، المصدر السابق ،ص١٣.

٦٠- نقلاً عن : منتصر حمادة، صعود وأفول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، مجلة وجهة نظر، الرباط ، العددان٣٦-٣٧، ٢٠٠٨، ص٢١ .

٦١- بن أحمد حوكا، في بعض أوجه الاستعمال السياسي والقانوني للجسد بالمغرب ، مجلة وجهة نظر، الرباط ، العددان٤٠-٤١، ٢٠٠٩، ص٥٣ .

٦٢-محمود صالح الكروي ،التجربة البرلمانية المغربية السادسة، ص٦٨ .

٦٣-تعد أزمة المسار الانتخابي في المغرب بالنسبة إلى أحزاب المعارضة إطاراً لنهج أسلوب (المحاكمة السياسية) إزاء الحكومة ، ينظر: يونس برادة وأخرون ،الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٧١ .

٦٤- حسن قرنفل، المصدر السابق ، ص٣٢٤ .

٦٥- محمود صالح الكروي ،التجربة البرلمانية في المغرب ، ص١٨٦ .

٦٦-نقلاً عن : إبراهيم أبراش ، المصدر السابق، ص٦٧-٦٨ .

٦٧- الحسن اللحية، المصدر السابق ،ص١٢-١٣.

٦٨- قد ضمت كتلة اليمين الأحزاب الموالية لسياسة الملك الحسن الثاني وهي: حزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي ،أما كتلة اليسار فتضم أحزاب المعارضة المنظرين داخل الكتلة الديمقراطية ،وضمت أحزاب الوسط حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية الوطنية الديمقراطية وحزب التجمع الوطني للمستقلين . ينظر: بير نابي لوبيسكارسيا، الانتخابات المغربية منذ سنة١٦٦٣الى الأن، ترجمة بديعة الخرازي مطابع النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ٢٠٠٧، ص٢٩٢-٢٩٣ .

٦٩- محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب ، ص ١٨٦ .

٧٠- يطلق على هذه الأحزاب بأحزاب المناسبات ولاسيما قبل أجراء الانتخابات منذ أول انتخابات تشريعية عام١٩٦٣، ينظر: محمد الهاشمي، صناعة الأحزاب الأغلبية في المغرب ،مجلة وجهة نظر، الرباط ،العددان٣٦-٣٧ ،٢٠٠٨،ص٣٠.

٧١-أمحمد مالكي، المصدر السابق ، ص١٣٩ .

٧٢- إبراهيم أبراش ، المصدر السابق ، ص٦٨

٧٣- أمحمد مالكي ، المصدر السابق ، ص١٣٩ .

٧٤- إبراهيم أبراش ، المصدر السابق ، ص٦٨ .

٧٥- عبد الكريم لاني ، المصدر السابق ، ص٣١٥ .

٧٦- محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية المغربية السادسة ، ص٧١ .

٧٧- عبدالكريم لاني ، المصدر السابق ، ص٣١٥ .

٧٨- عبداللطيف حسني ،المصدر السابق ، ص١٣ .

٧٩- ملتمس الرقابة: مصطلح قانوني مأخوذ من الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة١٩٥٨ ويعني طلب حجب الثقة عن الحكومة من قبل البرلمان وتضمنت الدساتير المغربية منذ وقت مبكر بحق تقديم ملتمس رقابة من قبل البرلمان لطرح الثقة من الحكومة واذا حصل ملتمس الرقابة على الأغلبية البرلمانية فان الحكومة ستقدم استقالتها ،وشهدت التجربة البرلمانية في المغرب طرح ملتمس الرقابة لمرتين كانت الأولى عام١٩٦٥والثانية عام١٩٩٠ لم تستطع أحزاب المعارضة الحصول على الأغلبية لتجبر الحكومة على الاستقالة، ينظر: إدريس قاسمي وخالد المير، المؤسسات الدستورية بالمغرب –نظام الموظفين الإداريين ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص٣١ .

٨٠- أحمد دياب ، الانتخابات التشريعية في المغرب ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد١٣٢، ١٩٩٨، ص٢١ .

٨١- المعهد الدولي لحقوق الأنسان، مجموعة قوانين ولوائح السلطة التشريعية في بعض الدول العربية، كلية الحقوق بجامعة دي بول،٢٠٠٥ ، ص٢٧٣ .

٨٢- المصدر نفسه ،ص٢٧٤ .

٨٣- محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية المغربية السادسة ، ص٧٣ .

٨٤- عبد الكريم لاني ، المصدر السابق ، ص١١١ .

٨٥- عبد السلام نوير أخرون ، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١١١ .

٨٦- بينما لم تشارك حركة العدل والإحسان في الانتخابات على الرغم من تطورها ومرورها بمراحل عدة شأنها شأن فصائل الحركة الإسلامية الأخرى في المغرب وأهم هذه المراحل: المرحلة الاولى المرحلة

الإصلاحية والثانية المرحلة الثورية والثالثة المرحلة الديمقراطية، ينظر: محمود صالح الكروي، المغرب و(حركة العدل والإحسان مرحلة فك الاشتباك)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٣٥١، ٢٠٠٨،ص٩١ .

٨٧- عبد الاله بلقزيز، المصدر السابق، ص١٩ .

٨٨- محمد عابد الجابري، المصدر السابق ، ص٢٧ .

٨٩-كان موقف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المعارض بعدم المشاركة بحكومة التناوب وعدها بدعة وصيغة ذات طابع انتهازي في أدبيات القانون الدستوري بالمغرب، ينظر: عبداللطيف حسني، المصدر السابق، ص١٦ .

٩٠-محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية المغربية السادسة، ص٧٣ .

٩١-عبدالكريم لاني ، المصدر السابق، ص ٣٢٢ .

٩٢- المصدر نفسه، ص٣٢٢ .

٩٣- عندما تشكلت حكومة التناوب التوافقي برئاسة عبدالرحمن اليوسفي أعلنت أحزاب الوفاق رسمياً أخذها موقع المعارضة الجديدة في البرلمان ، فضلاً عن ألتحاق حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب العمل إلى صفوف المعارضة البرلمانية ، ينظر: محمد ضريف ، الحقل السياسي المغربي ،الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٨ ، ص١٨٧-١٨٨ .

٩٤-ممحمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية المغربية السادسة ، ص٧٣ .

٩٥- عبد الكريم لاني ، المصدر السابق ، ص٣١٧ .

٩٦- عندما تشكلت حكومة عبدالله إبراهيم القيادي المعارض نهاية عام ١٩٥٨ ، ينظر: عبدالإله بلقزيز، المصدر السابق ، ص٢٠ .

٩٧-تبنى الملك الحسن الثاني شعار السكتة القلبية والتهديد بانهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بهدف توفير شروط المشاركة السياسية القائمة على الثقة في تجاوز الأزمة التي يعاني منها المغرب، ينظر: محمود صالح الكروي، المغرب والسكتة القلبية ،ينظر الرابط:http//www.alnoor.se/article.asp?id=122636

٩٨- محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية المغربية السادسة ، ص٧٤ .

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

١-أحمد ثابت ، التحول الديمقراطي في المغرب، مركز الدراسات السياسية ، القاهرة،١٩٩٤.

٢-أحمد منيسي وأخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣-إدريس قاسمي وخالد المير، المؤسسات الدستورية بالمغرب –نظام الموظفين الإداريين ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ١٩٩٤.

٤-بير نابي لوبيسكارسيا، الانتخابات المغربية منذ سنة١٦٦٣الى الأن، ترجمة بديعة الخرازي مطابع النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ٢٠٠٧.

٥-الحسن اللحية، مسارات النخب السياسية بالمغرب، أفريقيا الشرق ،الدار البيضاء،١٩٩٨.

٦-حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٧.

٧-دستور المملكة المغربية، مطبعة الانباء، الرباط، ١٩٩٦.

٨-رقية المصدق، متاهات التناوب ،مطبعة النجاح ، الدار البيضاء، ١٩٩٦.
٩-الشقوري محمد، أزمة الديمقراطية وانعكاساتها على الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،هيئة المحامين بالمغرب، المؤتمر العشرين، أكادير،١٩٩١.
١٠-عبد السلام نوير أخرون ، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤. .
١١-عبدالاله بلقزيز، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٧.
١٢-محمد اليازغي ،حوار، جريدة الاتحاد الاشتراكي ،الدار البيضاء ،بتاريخ٩/ ١/ ١٩٩٥.
١٣-محمد سلمان، النخبة السياسية في العالم العربي، مركز الدراسات والبحوث السياسية، القاهرة، ١٩٩٦.
١٤-محمد ضريف ، الحقل السياسي المغربي ،الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٨ .
١٥-محمد عبدالباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٨٧ .
١٦-محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب١٩٦٣-١٩٩٧، مطبعة البريق، بغداد،٢٠١٠.
١٧-المعهد الدولي لحقوق الأنسان، مجموعة قوانين ولوائح السلطة التشريعية في بعض الدول العربية، كلية الحقوق بجامعة دي بول،٢٠٠٥ .
١٨-ملكية الصروخ، القانون الدستوري ،ب،ط، الرباط، ١٩٩٨.
١٩يونس برادة وأخرون ،الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٤.

ثانياً: البحوث والدوريات:

١-إبراهيم أبراش ، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة المغربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد٢٤٩، ١٩٩٩.
٢-أبراهيم أسعيدي ،التطور الدستوري بالمغرب وأفاق الإصلاح السياسي ، مجلة قضايا دولية، أسلام أباد ، باكستان ،العدد٣٥٢ ، ١٩٩٦.
٣-أحمد ثابت ، التحول الديمقراطي في المغرب،ص٢١ ؛ جريدة الاتحاد الاشتراكي ، الدار البيضاء ، العدد٦٣١٩، ٢٠٠١/١١/٢٧ .
٤-أحمد ثابت، تحولات الديمقراطية بين انتفاضة الخبز وملف الصحراء، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد٧٦، ١٩٨٤.
٥-أحمد دياب ، الانتخابات التشريعية في المغرب ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد١٣٢، ١٩٩٨.
٦-أحمد مهابة، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٠، ١٩٩٢. محمود صالح الكروي، ما زال قنديل بن بركة يضيئ دروب المغرب ،جريدة القدس العربي، لندن٢٠٠٩/١١/٢ .
٧-أمحمد مالكي، الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب الأقصى حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجاً ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٩٦، ٢٠٠٣ .
٨-بن أحمد حوكا، في بعض أوجه الاستعمال السياسي والقانوني للجسد بالمغرب ، مجلة وجهة نظر، الرباط ، العددان٤٠-٤١، ٢٠٠٩.

٩-عبد اللطيف حسني، الأحزاب سليلة الحركة الوطنية، مجلة وجهة النظر، الرباط ، العددان٣٦-٣٧، ٢٠٠٨.
١٠-محمد المرواني، نعم للإصلاح الديمقراطي ممكن مغربياً، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان٤٠-٤١، ٢٠٠٩.
١١-محمد الهاشمي، صناعة الأحزاب الأغلبية في المغرب ،مجلة وجهة نظر، الرباط ،العددان٣٦-٣٧ ،٢٠٠٨.
١٢-محمد عابد الجابري، المغرب إلى أين مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٦٩، ١٩٩٩.
١٣- محمد مونشيح، أحزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل ، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان٣٦-٣٧، ٢٠٠٨.
١٤-محمود صالح الكروي وعبدالوهاب عبدالعزيز، المعارضة الحزبية في المغرب، النشأة والتطور١٩٥٦-١٩٦١،المجلة التاريخية المغاربية ، تونس، العدد١٦٠، ٢٠١٥.
١٥-محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة ، رصد وتحليل، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد١١، ٢٠١٤.
١٦-محمود صالح الكروي، التعددية الحزبية في المغرب ، مجلة أفاق عربية ، بغداد ،العددان٣-٤، ١٩٩٦.
١٧-محمود صالح الكروي، المغرب و(حركة العدل والإحسان مرحلة فك الاشتباك)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٣٥١، ٢٠٠٨.
١٨-محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٢٠٠٨،١٩.
١٩-محمود صالح الكروي، المغرب والسكتة القلبية ،ينظر الرابط:http//www.alnoor.se/article.asp?id=122636
٢٠-منتصر حمادة، صعود وأفول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، مجلة وجهة نظر، الرباط ، العددان٣٦-٣٧، ٢٠٠٨.
٢١-نظام سليمان ، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق ، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع ،الرباط، العدد١٩٧، ٢٠١٠.
٢٢-يوسف حمدان ، الصحراء الغربية إقليم مغربي وإشكالية وطنية داخلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العددان٨-٩، ٢٠٠٠.

ثالثآ:الرسائل ولاطاريح:

١-سلوى محمد أسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، ١٩٩٩.
٢-سلوى محمد أسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
٣-عبد الكريم لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٣.
٤-عبدالوهاب عبدالعزيز، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب١٩٦٢-١٩٩٢، أطروحة دكتوراه (غيرمنشورة)،كلية التربية، جامعة تكريت ،٢٠١٥.

٥-محمد وهواه ، التمثيل النيابي ومسألة الديمقراطية ، دراسة مقارنة المغرب ومصر، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ، القاهرة، ٢٠٠٤.
٦-هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام١٩٧٩، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥.

:Sources and references

First: Books:

- Abdel Salam Noir et al., Democratic Transformation in the Maghreb, Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2004.
- Abdul-Ilah Belqziz, Authority and Opposition, the Arab Political Sphere, Arab Cultural Center, Casablanca, 2007.
- Ahmed Menissi and others, Democratic Transformation in the Maghreb Countries, Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2004.
- Ahmed Thabet, Democratic Transformation in Morocco, Center for Political Studies, Cairo, 1994.
- Al-Hassan Al-Lahiya, Paths of Political Elites in Morocco, East Africa, Casablanca, 1998.
- Al-Shakouri Muhammad, The Crisis of Democracy and its Repercussions on Political, Economic, and Social Nationalism, Moroccan Bar Association, Twentieth Conference, Agadir, 1991.
- Constitution of the Kingdom of Morocco, Al Anbaa Press, Rabat, 1996.
- Hassan Kronfol, The Political Elite and Power, Questions of Consensus, East Africa, Casablanca, 1997.
- Idris Qasimi and Khaled Al-Mir, Constitutional Institutions in Morocco - The Administrative Staff System, Al-Najah New Press, Casablanca, 1994.
- International Institute for Human Rights, Collection of Laws and Regulations of the Legislative Authority in Some Arab Countries, DePaul University College of Law, 2005.
- Mahmoud Saleh Al-Karawi, The Parliamentary Experience in Morocco 1963-1997, Al-Bareeq Press, Baghdad, 2010.
- Muhammad Abdel-Baqi Al-Harmasi, Society and State in the Arab Maghreb, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987.

- Muhammad Al-Yazighi, Dialogue, Al-Ittihad Al-Ishtiraki newspaper, Casablanca, dated 1/9/1995.
- Muhammad Dharif, The Moroccan Political Field, Present Questions and Absent Answers, Al-Najah New Press, Casablanca, 1998.
- Muhammad Salman, The Political Elite in the Arab World, Center for Political Studies and Research, Cairo, 1996.
- Ownership of missiles, Constitutional Law, B, I, Rabat, 1998.
- Pir Nabi Lopescarcia, Moroccan Elections from 1663 to the Present, translated by Badia Al-Kharazi, Al-Najah New Press, Casablanca, 2007.
- Ruqaya Al-Musaddeq, Mazes of Rotation, Al-Najah Press, Casablanca, 1996.
- Younes Berrada and others, Party Action and the Question of Democracy in Morocco, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
- Third: Messages and theses:
- Abdul Karim Lani, Political Opposition and Democratic Transition, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2003.
- Abdul-Wahab Abdul-Aziz, The Role of Opposition Parties in Political Life in Morocco 1962-1992, PhD thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2015.
- Hoda Hussein Musa Al-Khafaji, Hassan II and his political role in the Kingdom of Morocco until 1979, Master's thesis (unpublished), College of Education, Al-Mustansiriya University, 2005.
- Muhammad and Hawah, Parliamentary Representation and the Question of Democracy, A Comparative Study of Morocco and Egypt, Master's Thesis (unpublished), Institute of Arab Research and Studies, League of Arab States, Cairo, 2004.
- Salwa Muhammad Ismail Ali, The Religious Factor and the Phenomenon of Political Stability in Morocco, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Political Science, Cairo, 1999.

- Salwa Muhammad Ismail Ali, The Religious Factor and the Phenomenon of Political Stability in Morocco, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Politics, Cairo University, 1999.
- Second: Research and periodicals:
- Abdel-Latif Hosni, Parties, Descendants of the National Movement, Al-Bazha Magazine, Rabat, Nos. 36-37, 2008.
- Ahmed Diab, Legislative Elections in Morocco, International Politics Magazine, Cairo, Issue 132, 1998.
- Ahmed Maleki, Democracy within and between parties in Al-Aqsa Morocco, the Istiqlal Party and the Socialist Union as a model, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Issue 296, 2003.
- Ahmed Mohaba, Democratic and Constitutional Reforms in Morocco, International Politics Magazine, Cairo, Issue 110, 1992. Mahmoud Saleh Al-Karawi, Qandil Bin Baraka Still Illuminates the Paths of Morocco, Al-Quds Al-Arabi Newspaper, London 11/2/2009.
- Ahmed Thabet, Democratic Transformation in Morocco, p. 21; Socialist Union Newspaper, Casablanca, Issue 6319, 11/27/2001.
- Ahmed Thabet, Transformations of Democracy between the Bread Intifada and the Desert File, International Politics Journal, Cairo, Issue 76, 1984.
- Bin Ahmed Houka, On Some Aspects of the Political and Legal Use of the Body in Morocco, Point of View Magazine, Rabat, Issues 40-41, 2009.
- Ibrahim Abrash, Democracy between the universality of the idea and the specificity of the application, an approach to the Moroccan experience, Arab Future Magazine, Beirut, Issue 249, 1999.
- Ibrahim Asaidi, Constitutional Development in Morocco and Prospects for Political Reform, International Issues Magazine, Islamabad, Pakistan, Issue 352, 1996.
- Mahmoud Saleh Al-Karawi and Abdel-Wahab Abdel-Aziz, Party Opposition in Morocco, Origins and Development 1956-1961, Maghreb Historical Journal, Tunisia, Issue 160, 2015.

- Mahmoud Saleh Al-Karawi, Morocco and (The Justice and Charity Movement, the Disengagement Phase), Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Issue 351, 2008.
- Mahmoud Saleh Al-Karawi, Morocco and the heart attack, see the link: http://www.alnoor.se/article.asp?id=122636
- Mahmoud Saleh Al-Karawi, Party Pluralism in Morocco, Arab Horizons Magazine, Baghdad, Issues 3-4, 1996.
- Mahmoud Saleh Al-Karawi, The Sixth Moroccan Parliamentary Experience, Monitoring and Analysis, Arab Politics Magazine, Doha, Issue 11, 2014.
- Mahmoud Saleh Al-Karawi, The Status of Religion in the Monarchy in Morocco, Arab Journal of Political Science, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 19, 2008.
- Montaser Hamadeh, The Rise and Decline of the Socialist Union of Popular Forces, Pointa magazine, Rabat, issues 36-37, 2008.
- Muhammad Abed Al-Jabri, Morocco: Where is the future of the democratic experience in Morocco? Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Issue 269, 1999.
- Muhammad Al-Hashimi, The Making of Majority Parties in Morocco, Nazha Magazine, Rabat, issues 36-37, 2008.
- Muhammad Al-Marwani, Yes, Democratic Reform is Possible in Morocco, Point of View Magazine, Rabat, Nos. 40-41, 2009.
- Muhammad Munshih, National Movement Parties between Splits and Blocs, Point of View Magazine, Rabat, Issues 36-37, 2008.
- Nizam Suleiman, Parliamentary Systems between Theory and Practice, Moroccan Journal of Economics and Sociology, Rabat, No. 197, 2010.
- Youssef Hamdan, Western Sahara, a Moroccan territory and an internal national problem, Journal of Arab World Studies and Research, Al-Mustansiriya University, issues 8-9, 2000.